قضية اليوم

الرواية الكاملة لعملية الخطف والتفاوض

هكذا أُسِر العسكريون وهكذا أُعطي الأمر بتصفيتهم

أُسدِل الستار على ملف العسكريين المخطوفين لدى تنظيم «الدولة الاسلامية» أمس. ما كان يتداوله قادة الأجهزة الأمنية همساً بات معلناً: «العسكريون الأسرى شهداء». إلا واحداً يعتقد أنه التحق بالتنظيم في الرقة. الخبر المؤسف الذي تولّى اللواء عباس ابراهيم إعلانه، كان في حوزة الأجهزة الأمنية منذ أشهر، إلا أنّ أحداً لم يكن يملك جرأة إعلانه لعدم توافر أي دليل يقيني يقطع الشكّ سوى إفادات موقوفين من التنظيم المتشدد. في ما يأتي ملابسات خطف العسكريين وإعدامهم والمفاوضات التي أدت الى الكشف عن مكان دفنهم

رضوان مرتضى

في الثاني من آب 2014، أعلن تنظيم «الدولة الإسلامية» انطلاق «غزوة عرسال» بأمر من أمير «داعش» في القلمون أحمد طه المشهور بـ«أبو حسن الفلسطيني». جاء القرار بعد توقيف استخبارات الجيش قائد «لواء فجر الإسلام» عماد جمعة الملقب بـ«أبو أحمد»، الذي كان قد بايع التنظيم المتشدد قبل يومين مع أكثر من مئة مسلح. طه، المسؤول عن إرسال سيارات مفخخة الى الضاحية الجنوبية واستهدافها بالصواريخ في حزيران 2013، أعطى أوامره يومها بقتل وأسر عسكريين لمبادلتهم بجمعة. وقد شارك مسلحو «جبهة النصرة» مسلحي «الدولة» في احتلال عرسال. يومها، شنّ الجيش هجوماً معاكساً تمكن فيه من إصابة طه الذي قتل متأثراً بجروحه بعد أسبوعين. كان قرار الجيش واضحاً باستعادة العسكريين المخطوفين، لكنّ اتصالاً ورد إلى قائد الجيش آنذاك العماد جان قهوجي من رئيس الحكومة تمام سلام يطلب منه فيه وقف إطلاق النار. ردّ قهوجي بأنّ الجيش يريد تحرير العسكريين الذين كانوا لا يزالون محتجزين في مسجد الشيخ مصطفى الحجيري (أبو طاقية) ومنزله. لكن جواب سلام كان حازماً بأن لا قرار سياسياً بالمضي في المعركة، وشدد على طلب وقف إطلاق النار إفساحاً في المجال لدخول وفد من هيئة علماء المسلمين للتفاوض لاسترداد الأسرى. كذلك طلب سلام، بحسب مصادر عسكرية، انسحاب الجيش من تلة استراتيجية كان قد سيطر عليها. واللافت أن سلام سمّى التلة يومها، وهو ما اعتبرته القيادة العسكرية «أوامر من الخارج» بوقف أيّ عمل عسكري ضد المسلحين.

دخلت هيئة علماء المسلمين على خط التفاوض، ونجحت في إقناع «جبهة النصرة» بإطلاق بعض الأسرى لديها، لكنها فشلت في إقناع تنظيم «داعش». أوّل المفاوضين كان عضو الهيئة الشيخ محسن شعبان الذي عاد من المفاوضات مع قيادة التنظيم بالفيديو الأول الذي ظهر فيه العسكريون المخطوفون وهم يُعرّفون عن أنفسهم، باستثناء العسكري علي العلي الذي كشف المفاوض آنذاك أنّه أُعدِم أثناء اقتياده مع بقية الأسرى على متن «البيك أب»، بعدما حاول انتزاع سلاح أحد الخاطفين، لكنّ القيادي في التنظيم «أبو أسيد التونسي» كان أسرع منه، فطعنه في رقبته، قبل أن يُجهز عليه بإطلاق الرصاص.

نقل مشايخ الهيئة مع الفيديو شرطاً واحداً لإطلاق العسكريين: الإفراج عن جمعة. وعندما رفضت الحكومة اللبنانية، صفّى التنظيم العسكري علي السيد ونشر فيديو مصوّراً لعملية الإعدام. عاد الشيخ شعبان الى الجرود مجدداً، وتمكن من إقناع أمير التنظيم في حينه، «أبو طلال الحمد»، بتسليم جثة السيد، فسُمح له باستخراج جثة الشهيد بنفسه مع تحميله المطلب نفسه بالإفراج عن جمعة. ومع رفض الحكومة، توقّفت المفاوضات وسحبت الهيئة وساطتها.

بعد شعبان، دخل في الملف عدد من الوسطاء، تنوّعوا بين رجال أعمال ومشايخ وموقوفين سابقين وعراسلة، أبرزهم نائب رئيس البلدية السابق أحمد الفليطي (قُتل الشهر الماضي) وشاويش مبنى الإرهاب في سجن رومية سابقاً خالد ملكة، الملقب بـ«أبو الوليد». غير أنّ أحداً لم يتمكن من تحقيق خرق جدّي سوى أحد أبناء عرسال مصطفى بحلق (توفي بسكتة قلبية أثناء الوساطة) والشيخ وسام المصري. قصد المصري الجرود بتكليف رسمي من الأمن العام ليلتقي قيادة التنظيم، وعاد بفيديو جديد يظهر فيه ثلاثة عسكريين مخطوفين، وقد وُضع خنجر على رقبة أحدهم فيما متحدث من التنظيم يتوعّد الحكومة اللبنانية باللغة الفرنسية. حُمِّل المصري لائحة مطالب جديدة تتضمن المطالبة بإطلاق سجناء في رومية. مرة جديدة أبلغت الحكومة الوسيط رفض المطالب، ليتبيّن أن الوزير السابق وائل أبو فاعور دخل على خط الوساطة، وأرسل 280 ألف دولار عبر أحد الوسطاء إلى التنظيم للحؤول دون قتل العسكريين. بقي الأمر على هذه الحال إلى أنّ تسلّم شؤون التنظيم في القلمون كل من الأمير الشرعي «أبو الزبير السعودي» والأمير العام «أبو بلقيس العراقي» و«أبو بكر الرقاوي» موفدين من قيادة التنظيم، بعد عزل الأمير السابق أبو طلال الحمد واستدعائه الى الرقة مصطحباً معه ابن شقيقته العسكري عبد الرحيم دياب الذي كان قد أعلن انشقاقه. هناك قُتل الحمد بغارة جوية. وفيما تحدثت معلومات عن التحاق دياب بصفوف التنظيم وعمله في أحد المكاتب الإدارية التابعة لشؤون مالية التنظيم، أفادت معلومات أخرى بأنه قتل في إحدى المعارك. أما العسكريون الثمانية، بحسب مصادر مقرّبة من التنظيم، فقد أمر «أبو الزبير» بإعدامهم. ورغم اعتراض عناصر التنظيم بذريعة أن مبادلتهم ستحقق مكاسب مالية وتحرر سجناء، أصرّ الأمير الوافد حديثاً على أنّ «هناك قراراً شرعياً من الرقة بإعدامهم لكونهم كفّاراً محاربين». وقصد المغارة حيث كانوا محتجزين وأعطى الأمر بتصفيتهم، فيما أرسل «أبو بكر الرقاوي» رسالة إلى أهل أحد العسكريين يُبلغهم فيها «عودوا إلى بيوتكم ، لقد قُتل أبناؤكم». غير أنّ آخرين في التنظيم أرسلوا إلى الأهالي رسائل معاكسة للعب بأعصابهم، يزعمون فيها أنهم لا يزالون على قيد الحياة.

> ضغط سلام على قهوجي لوقف النار بحجة إفساح المجال للتفاوض من أجل إطلاقهم

روايات الموقوفين وتكتّم الأجهزة

منذ أكثر من سنة، اعترف أحد أعضاء التنظيم ممن أوقفتهم استخبارات الجيش بأنّ العسكريين المخطوفين أُعدموا. وفي السياق نفسه، أدلى موقوف آخر لدى الأمن العام برواية مفصّلة عن إعدامهم. وجاءت الروايتان لتؤكدا رواية سابقة أدلى بها موقوف ثالث لدى الأمن العام تؤكد الإعدام، وتكشف هوية قاتلهم بالاسم والكنية، وتحدّد مكان دفنهم في إحدى المغاور في وادي الدبّ. غير أنّه، بحسب المصادر الأمنية، لم يكن بالإمكان الوصول إلى الموقع لكونه مكشوفاً أمام نيران مسلحي «داعش». حتى إنّ رحلة ضباط الأمن العام في الجرود قبل أشهر لانتشال أربع جثث من إحدى المغاور كانت للتثبّت من المعطيات التي في حوزة الأجهزة الأمنية، قبل أن تُبيّن فحوصات الحمض النووي أنها لا تعود للعسكريين.

مع انطلاق معركتي «فجر الجرود» و«إن عدتم عدنا»، وشنّ الهجوم من جبهات متعددة، أخلى مسلّحو «داعش» مواقعهم، فحُرِّرت معظم الأراضي المحتلة، ومن بينها النقطة التي كانت تُشرف على الموقع المفترض لدفن العسكريين. وقبل خمسة أيام، توجّه موكب من الأمن العام إلى البقعة المحددة، لكن لم يُعثر على أيّ أثر لجثامين الشهداء. ومع استسلام عشرات المسلحين لمقاتلي حزب الله، أكّد بعضهم الرواية التي في حوزة الأجهزة الأمنية اللبنانية. انطلقت مجموعة من حزب الله بمرافقة دليل من المسلحين لإرشادهم إلى مكان دفن الجثث (علماً بأن الرفات كان في مكانين منفصلين). انطلق بعدها ضباط وعناصر من الجيش

انتهت لعبة الارهاب... لعبة المزايدة مستمرة

فراس الشوفي

الزمان: 20 كانون الثاني 2012. المكان: آخر نقطة من منطقة مشاريع القاع على الحدود اللبنانية ـ السورية، وعلى بعدِ أمتارٍ من «معبر الجورة» غير الشرعي.

كان الربيع قد أتى باكراً في ذلك الشتاء، والحقول خرجت من كبوتها خضراء ساحرة. «أبو أحمد»، راعي الماشية وابن مدينة القصير، حوّل مزرعته المليئة بالخراف إلى مخبأ آمن لمجموعة من المسلّحين السوريين، ومنطلقاً للعمليات ضد مواقع الجيش السوري في المنطقة. لقاء 30 ألف ليرة لبنانية، دلّ صاحب دكّان قريب فريقاً صحافيّاً على «وكرّ الثوار»، المختبئين كالذئاب بين الخراف.

حتى إن دورية للجمارك اللبنانية أرشدت الصحافي والمُصوّرة (في إحدى الوكالات الأجنبية الشهيرة) إلى الطريق الترابية التي تصل مزرعة أبو أحمد بالطريق الدولية.

الراعي الثريّ مضياف على طريقة أبناء العشائر. كريمٌ، إلى درجة إقناعه «الثوار»، من الأقرباء والضيوف، بالظهور أمام الكاميرا، ورواية «مغامراتهم» في «الثورة السلمية» داخل القصير، شريطة إخفاء الوجوه وعدم ذكر مكان التصوير. لكن الكاميرا مغرية بلا شكّ، وبطولات «التظاهر السلمي» لا تقارن بالعمل المسلّح. سرعان ما اقتنع «الثوار» بالحديث عن «الدسم»، بدّلوا ثياب الرعاة بالبزات العسكرية الهجينة، وأحضروا رشاشاتهم وقاذف «آر. بي. جي.» وبعض القنابل والألغام، وبدأت المقابلة.

في ذلك الحين، كان فريقٌ من اللبنانيين قد وقع فريسة وهم إسقاط سوريا، فتورّط في الدم السوري ولعبة إغراق الداخل السوري من الحدود، سلاحاً ومالاً وإمداداً لوجستيّاً وعلاجاً للجرحى واستيراداً للنازحين وتحريضاً مذهبيّاً... من وادي خالد وطرابلس، إلى القاع وعرسال، إلى مجدل عنجر وشبعا.

دقائق من اعترافات «ثوّار الجيش السوري الحرّ» أمام العدسة، ويتجاوز عدد «جنود الأسد (الرئيس السوري بشّار الأسد)» المقتولين أصابع اليد، والشبّان الصغار يروون حكاياتهم بدم بارد. فجأة، يهجم أربعيني إلى المضافة الصغيرة، هلعاً، يخطف الكاميرا ويركض إلى الخارج،

> مقيتة رؤية «أبو عجينة» على شاشة تلفاز مجدداً، بعد كل هذا الخراب والقتل

ولا يجرؤ أحدٌ على الحركة. «أبو حسن، أبو حسن، وين رايح؟»، ينده المضيف عالياً، وهو يهمّ بالنهوض من الأرض، ثمّ يلحق بالرجل الغاضب إلى الخارج، ويعلو الصراخ، فيخرج الجميع. إنه «أبو حسن»، «المشغّل» العرسالي «المدعوم»، وراعي المسلّحين في تلك البقعة، ويعرف مصلحتهم أكثر منهم. خاف الرجل أن تنكشف المجموعة، فأراد تحطيم الكاميرا، متّهماً الصحافي والمصوّرة بأن حزب الله أرسلهما لتصوير مجموعته، بعد أن اكتشف من بطاقتي هويتيهما اللبنانيتين أنهما ينحدران من محافظتي النبطية وصور. بعد مفاوضات شاقة ومرعبة، اقتنع أبو حسن بأن يحطّم «حافظ الذاكرة» فحسب. وحتى تبيان «الحقيقة»، استبقى الصحافيين في حكم المعتقلين... أو المخطوفين.

يمرّ نصف ساعة، والخاطف يحاول الاتصال بأحدٍ ما، والمسلّحون «القتلة» يحاولون تهدئة روع «معلّمهم» حتى لا ينقل «الجاسوسين الزائفين» إلى داخل مدينة القصير، نواة «إمارة حمص» المستقبلية لـ«تنظيم القاعدة». يعود أبو حسن بعد حين من وقفته الجانبية خائباً، بعد تلقّيه الاتصال المنتظر، ويقرّر الافراج عن المخطوفَيْن. كيف؟! ولماذا؟ المهمّ السلامة.

لاحقاً، يتبيّن أن أبو حسن من رجال علي الحجيري، رئيس بلدية عرسال السابق، المعروف باسم «أبو عجينة»، وذراع تيار المستقبل في المنطقة. لكنّ الاتصال/ «كلمة السّر» التي أفرجت عن المخطوفَيْن، كانت بتوقيع وزير الاتصالات الحالي ونائب تيار المستقبل في البقاع الغربي، جمال الجرّاح.

■■■

مقيتة رؤية «أبو عجينة» على شاشة تلفاز مجدداً، بعد كلّ هذه السنوات، وكل هذا الخراب والقتل، ودم الجنود اللبنانيين وأهالي عرسال والقرى المحيطة، المقتولين غيلة وظلماً.